

ويتضمن هذا الأسبوع:

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- تحليل خاص: خلاف إيران والسعودية يهدد أي اتفاق لأوبك ويضع دورها على المحك
- من الصحافة العالمية: هل فات أوان الأفكار غير العادية لمعالجة أعباء الديون العالمية؟
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

معدلات البطالة في الصين تستقر عند ٤,٠٥% بنهاية ٢٠١٥

موقع أرقام

قالت وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي الصينية في بيان لها، إن معدلات البطالة المسجلة بالمناطق الحضرية نهاية عام ٢٠١٥ استقرت عند ٤,٠٥%. وعلى الرغم من نمو الاقتصاد الصيني بأبطأ معدل في ٢٥ عاما خلال ٢٠١٥، إلا أن معدلات البطالة الرسمية ظلت منخفضة. فيما يرى كثير من المحللين أن الأرقام الرسمية، لا سيما المتعلقة بمعدلات البطالة، مؤشرات غير جديرة بالثقة. ومن جانبه قال رئيس الوزراء الصيني "لي كه تشيانج" إن بلاده ستحافظ على معدلات البطالة منخفضة تحت ٤,٥% خلال ٢٠١٦.

"يونكر" يدعو قادة الاتحاد الأوروبي إلى الموافقة على اتفاق التجارة مع الولايات المتحدة

وكالات

قال المتحدث باسم رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر إن المسؤول الأوروبي سيدعو قادة الاتحاد في القمة التي ستعقد الشهر المقبل إلى دعم اتفاق التجارة الحرة التاريخي مع الولايات المتحدة رغم تزايد التشكيك به. وترغب واشنطن وبروكسل في التوصل إلى اتفاق "شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي" هذا العام قبل أن يغادر الرئيس الأميركي باراك أوباما منصبه، إلا أن الاتفاق يواجه معارضة متزايدة خاصة في فرنسا وألمانيا. ورغم المعارضة المتزايدة للاتفاق وبطء وتيرة المحادثات بشأنه منذ بدايتها في ٢٠١٣، إلا أن يونكر "جدد تأكيد ثقته" في كبيرة مفاوضات الاتحاد الأوروبي مفوضة التجارة في الاتحاد الأوروبي سيسيليا مالمستروم، بحسب المتحدث. ويتنشر شك عميق في أوروبا بأن الاتفاق يمكن أن يقضي على القوانين البيئية والصحية لصالح الشركات الكبيرة. وأظهر استطلاع للرأي أن ٦٦% من الشعب الفرنسي لا يثق بقدرة الحكومة على الدفاع عن مصالح البلاد خلال المفاوضات. ويهدف الاتفاق إلى إزالة العوائق التي تتسبب بها القوانين والتعرفات أمام التجارة والاستثمار.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

عضو بالمركزي الأوروبي: البنك سيستخدم كافة الآليات المتاحة لمواجهة انخفاض التضخم

موقع أرقام

قال عضو مجلس إدارة المركزي الأوروبي "إنجازيو فيسكو" إن البنك سيواصل استخدام كافة آلياته المتاحة لمواجهة مخاطر انخفاض معدلات التضخم بمنطقة اليورو. وأضاف "فيسكو"، وهو رئيس البنك المركزي الإيطالي أيضا، خلال كلمة له في روما، إن التحدي الرئيسي للسياسة النقدية هو استمرار انخفاض معدلات التضخم بشكل مفرط، مضيفا: "سنواصل إذا لزم الأمر طرح كافة الصكوك المتاحة لدينا".

وفي مارس الماضي توقع المركزي الأوروبي وصول معدلات التضخم إلى ٠,١% هذا العام قبل أن تقفز إلى ١,٣% العام القادم على أن تبلغ ٦,١% في ٢٠١٨.

استطلاع: تخمة النفط العالمية ستحد من مكاسب الأسعار هذا العام

رويترز

أظهر استطلاع رأي أجرته ونشرت نتائجه رويترز أنه من المرجح أن تحد تخمة معروض النفط العالمي من مكاسب أسعار الخام في العام الحالي رغم سلسلة من حالات تعطل الإنتاج غير المتوقعة وانكماش إنتاج النفط الصخري الأمريكي.

وتسببت حرائق الغابات في كندا والاضطرابات السياسية في فنزويلا وتعطل الإمدادات في نيجيريا وليبيا في توقف إنتاج ما يقرب من أربعة ملايين برميل يوميا. وقاد ذلك لتهدئة المخاوف من تخمة المعروض وساهم في دفع أسعار النفط إلى قرب ٥٠ دولارا للبرميل للمرة الأولى في سبعة أشهر.

لكن بعض المحللين لا يتوقعون أن يزيد المتوسط السنوي لأسعار النفط عن هذا المستوى كثيرا قبل العام المقبل.

وفي أحدث استطلاعات الرأي الشهرية التي تجريها رويترز توقع المحللون الثلاثة والثلاثون الذين شاركوا في الاستطلاع أن يصل متوسط سعر خام القياس العالمي مزيج برنت في ٢٠١٦ إلى ٤٣,٦٠ دولارا للبرميل بزيادة ١,٣٠ دولار عن توقعات الشهر الماضي بوصوله إلى ٤٢,٣٠ دولارا للبرميل.

ويمثل ذلك ثالث زيادة شهرية على التوالي في توقعات أسعار برنت التي بلغ متوسطها نحو ٣٩ دولارا للبرميل منذ بداية العام.

غير أن مخزونات النفط العالمية التي بلغت مستويات قياسية مرتفعة من المتوقع أن تحول دون تحقيق أي مكاسب كبيرة لبعض الوقت.

وأظهر الاستطلاع أنه من المتوقع أن يصل متوسط سعر برنت في العقود الآجلة إلى ٥٦,٤٠ دولارا للبرميل في ٢٠١٧ على أن يرتفع إلى ٦٤,٣٠ دولارا في ٢٠١٨.

غير أن بعض المحللين أبدوا قلقهم من حالة الغموض التي تكتنف استراتيجية السعودية في ظل تنافسها مع إيران على الحصة السوقية وبعد تعيين وزير الطاقة الجديد خالد الفالح.

وعبر المحللون أيضا عن دهشهم من الوتيرة التي رفعت بها إيران إنتاجها ويتوقعون عودتها إلى مستوى إنتاج ما قبل العقوبات بحلول الربع الثالث من العام الحالي على أقصى تقدير.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وحيث إنه من المرجح أن تزيد إيران الإنتاج بما لا يقل عن ٥٠٠ ألف إلى مليون برميل يوميا في الأمد القريب ورغم انخفاض الإنتاج الصخري الأمريكي بما يتراوح بين ٦٠٠ ألف و ٨٠٠ ألف برميل يوميا فإن السوق عموما ستظل متخمة بالمعروض مع توقع استمرار ضعف نمو الطلب".

ويتوقع معظم المحللين أن يطابق المعروض الطلب في العام المقبل لكنهم اتفقوا على أن الأمر قد يستغرق وقتا أطول للتخلص من المخزونات الفائضة في السوق.

هبوط معدل البطالة في ألمانيا لأدنى مستوى على الإطلاق

موقع أرقام

انخفض معدل البطالة في ألمانيا لأدنى مستوى على الإطلاق بنهاية الشهر الحالي، مع هبوط طلبات إعانة البطالة بأكثر من التوقعات، في إشارة إلى قوة سوق العمل في البلاد.

وأعلن مكتب الإحصاءات الاتحادية في ألمانيا، أن معدل البطالة قد تراجع لمستوى ٦,١%، وهو أدنى مستوى مسجل منذ بدء السجلات في عام ١٩٩٢.

وهبطت طلبات إعانة البطالة في ألمانيا خلال شهر مايو/أيار الجاري للشهر الثامن على التوالي، بمقدار ١١ ألف طلب مقارنة بأبريل السابق له.

ويبلغ عدد الأشخاص العاطلين عن العمل في ألمانيا حوالي ٢,٦٤٤ مليون شخص بنهاية مايو الحالي.

ورغم قوة سوق العمل في أكبر اقتصاد أوروبي، إلا أن الخبراء يحذرون من أن تدفق المهاجرين على ألمانيا سوف يرفع من معدلات البطالة في البلاد خلال العام الحالي.

“الإسكوا”: ٦٠٠ مليار دولار تقديراتنا لقيمة ما دمرته الحرب في الدول العربية

وكالة أنباء الشرق الأوسط

قال الدكتور عبدالله الدردري نائب الأمين التنفيذي لشئون البرامج بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) “إن تقديراتنا الأولية لقيمة ما دمرته الحرب في الدول العربية حتى الآن يبلغ ٦٠٠ مليار دولار، منها ما يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار لسوريا (٨ مليارات دولار لمدينة حمص فقط)”، لافتا إلى أن دول المنطقة بحاجة أيضا لتوفير ١٠٠ مليون فرصة عمل حتى العام ٢٠٣٠.

وأضاف الدردري -في مقابلة مع مراسلة وكالة أنباء الشرق الأوسط في عمان على هامش (المنتدى العربي للتنمية المستدامة ٢٠١٦) - أن الدول العربية بحاجة إلى تأسيس بنك عربي لإعادة الإعمار والتنمية على غرار البنوك الأوروبية والآسيوية والأفريقية والأمريكية للتنمية، مضيفا “إننا بحاجة لنقله نوعية في أسلوب التمويل خاصة وأن رؤوس الأموال المتاحة في الـ ١١ صندوقا عربيا للتنمية الآن لا تكاد تكفي لإعادة بناء جزء بسيط مما دمرته الحرب في بلد عربي واحد.”

وأشار إلى أن الإسكوا كانت سباقا في رصد ما يجري في سوريا واليمن والعراق وليبيا، مؤكدا على أن الأرقام والتحليلات التي أصدرتها اللجنة منذ العام ٢٠١١ وحتى الآن أصبحت مرجعا للمنظومة الدولية والمنطقة في معرفة ما يجري في هذه الدول.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

كبار أصحاب الصناعات الأوروبية يدعون إلى أوروبا "متحدة"

وكالات

دعا خمسون من كبار أصحاب الصناعات الأوروبية خلال اجتماع في إطار الطاولة الأوروبية المستديرة للصناعيين، إلى بقاء أوروبا "متحدة"، محذرين من النتائج التي ستترتب على المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في حال خروج بريطانيا منه.

وكتبوا في رسالة وجهوها إلى وسائل الإعلام "تعتقد أكثر من أي وقت مضى أن أوروبا يجب أن تبقى متحدة وتعمل بشكل متقارب".

وأكدوا أن "الشركات والمواطنين شهدوا إزدهارا" على مدى السنوات الستين الماضية بفضل الاتحاد الأوروبي الذي بات "اليوم القوة الاقتصادية والتجارية الأولى في العالم"، معتبرين أن "الخروج من السوق الموحدة ومن القواعد المطبقة على الدول ٢٨ الأعضاء فيه قد يؤدي إلى خفض النمو الاقتصادي، بعيدا عن تحفيز الاتحاد".

وأضاف رؤساء الشركات متعددة الجنسية، ومن بينها "لوريال" و"رويال داتش شل" وشركة "سيمنز" و"اس تي مايكرو إلكترونيكس"، "مع احترامنا للقرار الذي سيتخذه المواطنون البريطانيون، نحن مقتنعون بأن أوروبا من دون بريطانيا ستكون أضعف، كما ستكون بريطانيا نفسها أضعف خارج أوروبا".

منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تحذر من الوقوع في فخ النمو المنخفض

موقع صحيفة البورصة

حذرت منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي من أن الاقتصاد العالمي ينزلق نحو «فخ النمو المنخفض» حيث إن أضرار السياسات النقدية الفضفاضة أكثر من نفعها.

قالت المنظمة إن اللوم يقع على حكومات الدول المتقدمة في الفشل في إنعاش الطلب والإخفاق في إصلاح اقتصاداتها في أعقاب الأزمة المالية عام ٢٠٠٨.

ووفقا للمنظمة، فإن كثيرا من عبء رفع النمو وقع على عاتق البنوك المركزية، وبعد خفض أسعار الفائدة دون صفر وضخ النقدية في الاقتصادات من خلال شراء الأصول بدأت البنوك تشهد تراجعاً في العائدات، حتى أن إجراءاتها يمكن أن تخلق تقلبات في الأسواق المالية.

وتؤكد هذه التصريحات على النمو الضعيف في ظل نضال العديد من الأسواق الناشئة مع انخفاض أسعار السلع، وفشل الاقتصادات الغنية مثل أوروبا والولايات المتحدة في استعادة مستوى أدائها قبل الأزمة المالية العالمية.

وبينما أبقّت المنظمة على توقعات النمو العالمي دون تغيير، خفضت توقعاتها للنمو لعام ٢٠١٦ في الولايات المتحدة واليابان، ولكنها رفعت توقعاتها لنمو منطقة اليورو.

ومن المتوقع الآن أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا بنسبة ١,٨% العام الجاري بدلا من ٢% في توقعات شهر فبراير، في حين ارتفعت توقعات النمو لمنطقة اليورو من ١,٤% إلى ١,٦%، ولم تغير المنظمة توقعاتها لنمو الصين العام الجاري لتظل عند ٦,٥%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

على مصر في ضوء الأوضاع العالمية وضع خطط و سيناريوهات للتعامل مع الوضع الحالي وتطوراته المحتملة مع إجراء تقييم شامل لخريطة التعاملات الخارجية في ضوء التغيرات التي تحدث سواء على مستوى أسواق النفط أو احتمالات حدوث تغيرات هيكلية في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة القادمة ما يتيح مرونة أكبر في بدائل التعامل المصرية مع أي تداعيات لتلك الأوضاع مستقبلا .

كما أنه على الرغم من كون مصر ليست أحد كبار منتجي النفط بل هي أحد المستهلكين الرئيسيين له في الشرق الأوسط إلا أن عمق تأثرها بالتغيرات فيه يرتبط بالعلاقات الاقتصادية مع دول الخليج المنتج الأول له. فرغم التحسن النسبي في أسعار النفط على مدار الفترة الأخيرة على خلفية آمال هشة بخفض المعروض النفطي إلا أن الأسعار لازالت عند مستويات متدنية، ولهذا لازالت مصر مستفيدة من تراجع أسعار النفط من خلال خفض تكلفة استيراد النفط ومشتقاته التي تستخدم أساسا في مدخلات الإنتاج وبالتالي فإن الحكومة لديها فرصة لخفض العجز في موازنتها، ومن ثم تخفيف الضغوط التضخمية كما إن الانخفاض الأخير في أسعار النفط يأتي في صالح الحكومة في خضم سعيها لخفض العجز في الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

ومن المهم التركيز على أهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية من أجل التوصل إلى استقرار اقتصادي تتجلى مظاهره في استمرار تحقيق لمعدلات نمو اقتصادي تواجه التزايد المستمر في عدد السكان، وإيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة، واستقرار المستوى العام للأسعار محليا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل خاص: خلاف إيران والسعودية يهدد أي اتفاق لأوبك ويضع دورها على المحك

(رويترز)

توشك معضلة العام المنصرم الشائكة التي واجهت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على الزوال ولو من وجهة النظر النفطية المحضة.

فبعد أقل من ستة أشهر على رفع العقوبات الغربية المفروضة على إيران تقترب طهران من استعادة مستويات تصدير النفط الطبيعية مما يضح مزيدا من النفط في السوق بطريقة سلسلة على نحو غير متوقع وساعد في ذلك تعطل الإمدادات في دول مثل كندا ونيجيريا.

لكن مصادر ومندوبين في أوبك يقولون إن هذا التطور لم يفعل شيئا يذكر لإصلاح الحوار ناهيك عن المساعدة في التوصل إلى اتفاق بشأن الإنتاج عندما تعقد أوبك اجتماعها الأسبوعي المقبل وسط توترات سياسية متزايدة بين إيران الغريمة التقليدية للسعودية أكبر مصدر للنفط في العالم.

وفي وقت سابق هذا العام رفضت طهران الإنضمام إلى مبادرة لزيادة الأسعار من خلال تجميد الإنتاج لكنها أشارت إلى أنها ستنضم للجهود المستقبلية فور أن يتعافى إنتاجها بشكل كاف. ولم تعد أوبك تفرض قيودا على الإمدادات إذ أنها ألغت في اجتماعها الأخير في ديسمبر كانون الأول سقف الإنتاج.

وتشير أرقام وكالة الطاقة الدولية إلى أن إنتاج إيران بلغ مستويات ما قبل فرض العقوبات بسبب برنامجها النووي. وتقول طهران إنها لم تصل إلى تلك المستويات بعد.

لكن مندوبين في أوبك يقولون إنه في حين أن إيران ربما ترغب أكثر في الحوار الآن فإن صعود أسعار النفط قللت الحاجة الملحة لتعزيز السوق. وارتفعت أسعار النفط صوب ٥٠ دولارا للبرميل وهو سعر أعلى ربحية للمنتجين بعد أن بلغت أدنى مستوى في ١٢ عاما قرب ٢٧ دولارا للبرميل في يناير.

وقال مندوب من منتج رئيسي بالشرق الأوسط "لا أعتقد أن أوبك ستقرر أي شيء... السوق يتعافى بسبب تعطل الإمدادات وانتعاش الطلب".

وردا على سؤال بشأن ما إذا كانت المنظمة ستقوم بأي تغييرات على سياسة الإنتاج في اجتماع الثاني من يونيو قال مندوب كبير في أوبك "لا شيء... التجميد انتهى".

وفي داخل أوبك دأبت إيران طويلا على السعي لاتخاذ إجراءات لدعم أسعار النفط. ويضعها هذا الموقف في خلاف مع السعودية التي قادت رفض أوبك خفض الإنتاج من أجل تعزيز السوق في نوفمبر ٢٠١٤.

ولا ترى مصادر مطلعة على سياسة النفط الإيرانية أي مؤشر على أي تغيير في نهج الرياض بقيادة وزير الطاقة الجديد خالد الفالح الذي يُنظر إليه على أنه مؤمن بالإصلاح وأسعار النفط المنخفضة.

وقال أحد المصادر "الأمر يعتمد حقا على تلك الدول التي لديها مستوى إنتاج مرتفع داخل أوبك... لا يبدو أن السعودية ستكون مستعدة للتعاون مع الأعضاء الآخرين".

*ارتفاع الصادرات

استطاعت إيران زيادة صادراتها من النفط في ٢٠١٦ بعد رفع العقوبات في يناير.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن إيران رفعت إنتاجها إلى ٣,٥٦ مليون برميل يوميا في أبريل وهو المستوى الذي حققته آخر مرة في نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١١ قبل تشديد العقوبات.

وتظهر البيانات التي تقدمها السعودية لأوبك أن إنتاجها اقترب من مستوى قياسي مرتفع عند ١٠,٢٦ مليون برميل يوميا في أبريل وأن المملكة حافظت على إنتاجها مستقرا نسبيا خلال العام المنصرم.

وقال مندوبون من أعضاء آخرين في أوبك إن إيران لن تكبح الإمدادات على الأرجح لأنها تعتقد أن السعودية ينبغي أن تخفض إنتاجها لتفسح المجال للنفط الإيراني.

وقال مندوب غير إيراني في أوبك "إيران لن تؤيد أي تجميد أو خفض (للإنتاج)... لكن إيران قد تضغط على السعودية لأنهم يتحملون المسؤولية".

لكن أيام تفكير السعودية في خفض أو زيادة الإنتاج من جانب واحد قد ولت. وفشلت محادثات استضافتها الدوحة بشأن تجميد إنتاج أوبك أو تجميد إنتاج المنتجين الآخرين خارج المنظمة بعد أن أصرت السعودية على مشاركة إيران.

وفي واقع الأمر جعلت الخلافات بين السعودية وإيران بشأن سياسة أوبك التعاون أصعب ناهيك عن الخلافات الأكثر جوهرية بين البلدين. وكانت الرياض وطهران قد أسهما قبل ٥٦ عاما في تأسيس أوبك.

ولأكثر من عشر سنوات بعد انهيار أسعار النفط إلى عشرة دولارات في ١٩٩٧ نحى الجانبان الخلافات بهدف إدارة السوق وتعزيز الأسعار على الرغم من أنهما باتا في معسكرين مختلفين في أوبك إذ تريد إيران زيادة الأسعار بينما تريد السعودية أسعارا أكثر اعتدالا.

والآن توجج الصراعات بين السنة والشيعية الخلافات بين السعودية وإيران لاسيما في سوريا واليمن وتجعل العلاقة بين البلدين مشحونة أكثر.

وتختلف السعودية وإيران بشأن توجه أوبك في المستقبل. وأخفقت أوبك في اتخاذ قرار بشأن استراتيجية طويلة الأمد لأن السعودية تعترض على اقتراح إيران أن تستهدف المنظمة "إدارة فعالة للإنتاج".

وعلى هذه الخلفية قال مراقب لأوبك إن الوزراء ربما يتلقون النصح بإبقاء سقف التوقعات منخفضا.

وقال بول هورسنيل المحلل لدى ستاندرد تشارترد "المطمح الوحيد لأوبك في اجتماعها في الثاني من يونيو هو ببساطة عدم تكرار فوضى عملية الدوحة".

وأضاف "اجتماع بسيط بدون تعهدات ملزمة والأهم بدون خلافات علنية سيكون أفضل نتيجة للوزراء".

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

على الرغم من كون مصر ليست أحد كبار منتجي النفط بل هي أحد المستهلكين الرئيسيين له في الشرق الأوسط إلا أن عمق تأثرها بالمتغيرات فيه يرتبط بالعلاقات الاقتصادية مع دول الخليج المنتج الأول له. فرغم التحسن النسبي في أسعار النفط على مدار الفترة الأخيرة على خلفية آمال هشة بخفض المعروض النفطي إلا أن الأسعار لازالت عند مستويات متدنية، ولهذا لازالت مصر مستفيدة من تراجع أسعار النفط من خلال خفض تكلفة استيراد النفط ومشتقاته التي تستخدم أساسا في مدخلات الإنتاج وبالتالي فإن الحكومة لديها فرصة لخفض العجز في موازنتها، ومن ثم تخفيف الضغوط التضخمية كما إن الانخفاض الأخير في أسعار النفط يأتي في صالح الحكومة في خضم سعيها لخفض العجز في الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

ورغم هذه الاستفادة إلا أنه من ضمن المخاوف الأخرى ضغط الشركات الأجنبية العاملة في مصر في قطاع الطاقة، بعد أن انخفضت أرباحها في الآونة الأخيرة، وربما قد يدفعها إلى الضغط على الحكومة المصرية والمطالبة بمستحققاتها المتأخرة بالإضافة إلى وضع تدفقات الاستثمارات الأجنبية من دول الخليج ووضع العمالة المصرية وتحويلاتها.

إن تراجع أسعار النفط في العامين الماضيين أدى إلى تراجع نسبة إيرادات النفط والغاز في إجمالي إيرادات موازنات دول المنطقة خاصة الخليجية مع استمرار النفط أعلى مورد من إيرادات الموازنة. وهو ما أدى كذلك إلى الحد من سياسات الإنفاق الحكومي لدول مجلس التعاون وظهور العجز في الموازنات مجددا بعد أعوام من التوازن أو الفوائض. كما يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي التي تربط عملاتها بالعملة الأمريكية أن تضع سياسات نقدية تحافظ على الاستقلالية ومسافة من السياسة النقدية الأمريكية ولا تتبعها في كل خطواتها لأن السياسة النقدية الأمريكية معاكسة لتوجهات سياسة تنويع الاقتصاد الذي ترغب دول الخليج في تحقيقه .

إن أكثر ما يؤرق أسواق النفط حاليا هو وفرة المعروض مع التوسع في الإنتاج عند مستويات أكثر عمقا بالمحيطات، ووفرة النفط الصخري بالولايات المتحدة والتي تجعلها منافسا مستقبليا في التصدير بالإضافة إلى تزايد معدل الإنتاج من دول مثل كندا والبرازيل والعراق وكينيا وأوغندا، كما تراجع استهلاك دول أوروبية بفعل تحسين كفاءة مركباتها لتكون أقل استهلاكاً للوقود، خاصة تحديث تقنيات السيارات الصديقة للبيئة.

وفي ضوء هذه المتغيرات أصبح من الضروري على الحكومة المصرية مراجعة الأساس الذي استندت إليه في تحديد سعر ٤٠ دولار كمتوسط لسعر برمبل البترول في الموازنة الجديدة لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ حيث إن هذا الرقم قد يتم تجاوزه إذا ما تم التوصل لاتفاق ما بين المنتجين .

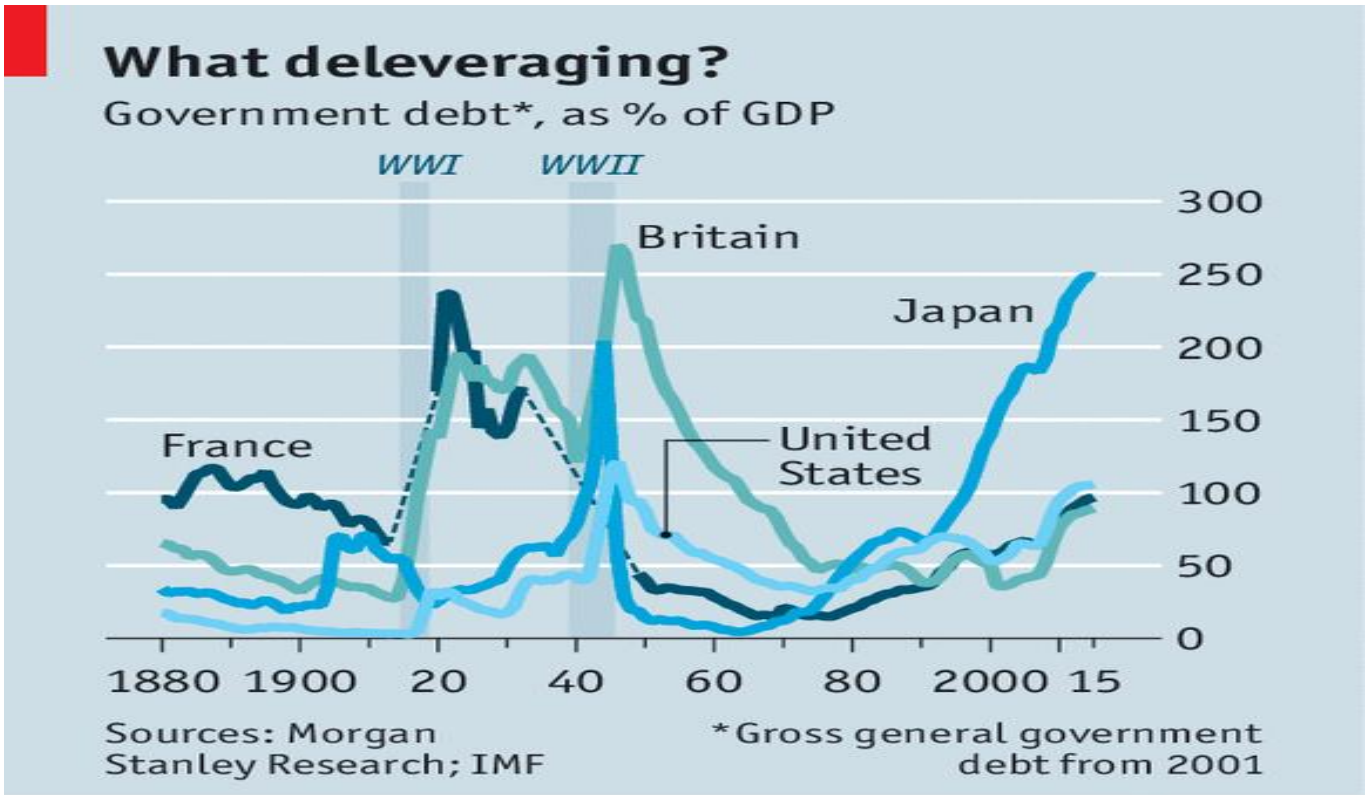
تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: هل فات أوان الأفكار غير العادية لمعالجة أعباء الديون العالمية؟

موقع أرقام

ارتفعت مستويات الديون العالمية - خاصة في الدول الغنية - بشكل ملحوظ من عام ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٧ حينما وقعت الأزمة المالية، وثار القلق في الأسواق بخصوص مدى قدرة المقترضين على سداد الديون التي تسببت في أكبر مشكلة اقتصادية منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وحاول مقترضون، لاسيما من القطاع الخاص، وضع حلول لمعالجة هذه المشكلة التي تتزايد خطورتها بمرور الوقت، وربما يسفر تراجع الائتمان عن وقوع العالم تحت براثن الركود، ولحسن الحظ، تم تفادي ذلك، ولكن "الإيكونوميست" أشارت في تقرير لها إلى أنه ربما قد فات الأوان لمعالجة تصاعد مستويات الدين.



Economist.com

أفكار طُرحت على الطاولة

- بدأت حكومات الدول الغنية في بادئ الأمر السماح بارتفاع ديونها لتوازن تراجع الديون الخاصة، كما واصلت دول ناشئة - أبرزها الصين - الاقتراض.
- قدمت البنوك المركزية المساعدة في ذلك حيث خفضت الفائدة إلى الصفر أو أدناه، ورغم أن هذه السياسة لم تسفر عن تراجع تكاليف الاقتراض في جميع الأحوال - مثل اليونان - إلا أن تلك التكاليف على الديون هبطت في أغلب الدول المتقدمة.
- رغم أن هذه الإجراءات قد حالت دون وقوع كارثة، إلا أنها لم تعالج المشكلة، فقد تسبب ارتفاع الديون في استمرار العمل بسياسة الفائدة المنخفضة، وهو ما شجع على المزيد من الاقتراض.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

- يعزف مسؤولو البنوك المركزية عن رفع الفائدة سريعا لعدم التسبب في كارثة، ويبدو العالم المتقدم واقعا بين مطرقة ركود النمو وسندان الفائدة المنخفضة.

ماذا لو حدثت أزمة مالية أخرى؟

- هناك مكونات ثلاث لوقوع أزمة مالية عالمية أخرى، أولها انخفاض أسعار الأصول الممولة بالدين، والثاني تركيز المدينين في الاقتصادات الكبيرة المعولمة.

- العنصر الثالث يكمن في أن المستثمرين سيكونون معرضين للاستدانة، واجتمعت هذه العناصر في أزمة ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، حيث تحولت ديون الرهن العقاري الأمريكي إلى معدومة مما أثار القلق بشأن النظام المصرفي في الغرب.

- لو حدثت أزمة مالية أخرى، فالأمر سيكون مختلفا، نظرا لوجود المدينين في مجالات متنوعة كالدول الناشئة ومنتجي السلع، ولكن - باستثناء الصين - فإن هذه القطاعات لا تشكل أهمية مصيرية للاقتصاد العالمي.

- تتركز غالبية الديون الصينية على الصعيد المحلي بدلا من توزيعها على محافظ مالية لبنوك دولية أو صناديق تقاعد أو شركات تأمين، بينما تتركز ديون حكومات الدول الغنية في أغلب محافظها المؤسسية.

الديون والتضخم

- لن يكون من السهل التخلص من الديون بسبب تضخمها، ولا تزال البنوك المركزية تحاول دفع معدلات التضخم نحو المستهدف، ومن غير الواضح مدى تأقلم الحكومات مع ارتفاع التضخم في ظل تزايد الديون.

- ربما يكون الإغفاء من الديون فكرة جيدة نظريا، ولكن شطب ديون في القطاع الخاص أو الحكومي ربما يضر القطاع المالي ويشير أزمة تصعب معالجتها.

- طرح "مورجان ستانلي" اقتراحات بديلة مثل استبدال الديون بسندات شبيهة بالأسهم، ففي القطاع العام، تصدر حكومات سندات مرتبطة بالنتائج المحلي الإجمالي على سبيل المثال.

- عندما يرتبط سداد الدين بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن الحكومات ستكون بمنأى عن ارتفاع نسبة الدين للنتائج المحلي الإجمالي الذي يحدث أثناء فترات الركود، ويمكن أيضا إصدار سندات "لا تعوض" والتي تزيل مخاطر أزمة إعادة التمويل.

- تعد هذه الأفكار جيدة، ولكن يمكن تطبيقها فقط بالنسبة للسندات التي أصدرت حديثا بعكس الالتزامات القديمة، وبالتالي، فإنها يمكن أن تجدي نفعا على المدى الطويل.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

في ضوء العرض السابق والتطورات التي تشهدها أساليب إدارة الدين العام المتنامي في مصر يجب الانتباه إلى ما يلي:

* يمثل حجم الدين المحلي وأعباء خدمته تحدي كبير مقارنة بالدين الخارجي والذي يمثل نسبة محدودة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط. ولا يمكن التحكم في حجم الدين دون التعرض لعجز الموازنة المزمع الذي عانت منه مصر على مر أعوام ومازالت تعاني منه خصوصا خلال الأعوام الأربع الأخيرة والتي انخفضت فيها الإيرادات وزادت المصروفات بشكل مضطرب. بينما يمكننا محاولة تخفيض أعباء خدمة الدين عن طريق الإدارة الرشيدة لمحفظه الدين الحكومي.

* نرى ضرورة التوجه إلى اعتماد الأداة المالية (صكوك التمويل) في الوقت الحالي على المستوى الحكومي مما سيجذب استثمارات عربية خليجية للدخول في سوق الدين بما يرفع من الحصيلة الدولارية من جانب ويخفف العبء عن البنوك المحلية من جانب آخر ويرفع من مساحة البدائل التمويلية المتاحة، فهناك ضرورة للاستفادة من هذه الأداة في إطار خطة الدولة لتطوير الأدوات المالية وتنويعها لزيادة قدرة الشركات والحكومة وغيرها من الجهات الاعتبارية المختلفة على الحصول على التمويل، لما في ذلك من أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي، وعلى تمكين تلك الجهات من تنويع مصادر تمويلها، ولتلبية احتياجات شريحة كبيرة من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والشركات الراغبة في تمويل أنشطتها ومشروعاتها أو التوسع فيها عن طريق الصكوك.

* مثلت أدوات الدين المحلي نسبة متصاعدة من ودائع وحدات الجهاز المصرفي، في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات توظيف القروض إلى الودائع على مستوى القطاع ككل، وهو الدور الرئيسي المعنى به البنوك كوسيط مالي لتوظيف ودائعها في مشروعات تحقق قيمة مضافة لاقتصاد البلاد، و نرى أنه لا بد من وضع حد أقصى للإستدانة الداخلية وحجم طروحات الأوراق المالية التي تنوى طرحها من إجمالي ودائع البنوك، وأن يكون لديها مؤشر يربط بين محفظة استثمارات البنوك في أدوات الدين، وبين إجمالي الودائع المتوفرة لدى وحدات الجهاز المصرفي، إذا كانت تهدف فعلياً لإنعاش الأسواق ومحاربة الركود الاقتصادي، و في حال تطبيق ذلك سيكون على وزارة «المالية» تقليص حجم الطروحات لفترة زمنية؛ حتى تهبط بالمؤشر للحدود الآمنة التي تسمح لها باستئناف الاقتراض، وهو ما سيدفع البنوك حتما لبذل المزيد من الجهد للبحث عن قنوات بديلة لتوظيف ما لديها من سيولة وتوجيهها لقنواتها الصحيحة، عبر ضخها بسوق القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات وأصحاب المشروعات.

* على الرغم من استمرار وزارة المالية في زيادة السندات ذات الآجال المتوسطة في مقابل أدون الخزنة ذات الآجال قصيرة الأجل وبناء منحني عائد لإصدارات الحكومة، من خلال إصدارات منتظمة لآجال مرجعية (١،٥، ٣، ٥، ٧، ١٠ سنوات) وإعادة فتحها لخلق سيولة في جانب المعروض من السندات؛ إلا أن نشاط السوق الثانوي لسندات الخزنة مازال ضعيفا حيث يبلغ النشاط نسبة ١,١% من إجمالي الإصدار، وذلك حتى في ظل زيادة المعروض من الإصدارات بالإضافة إلى تركيز المستثمرين في سندات الخزنة لهذا نرى ضرورة الإسراع بخطوة تفعيل سوق السندات الثانوي بالبورصة المصرية، حيث إن السوق ما زال ضعيفا وغير عميق، وتستحوذ البنوك على كل تعاملاته، وذلك على عكس الأسواق الأخرى عالميا المتوافر بها أسواق ثانوية نشطة مما يسمح بتوفير تمويلات متوسطة وطويلة الأجل للشركات.

ويستدعي ذلك اتخاذ حزمة من الإجراءات المتكاملة لتعزيز قدرة السوق الثانوي لسندات الخزنة ومنها توسيع قاعدة المستثمرين، واستحداث آليات مثل بيع وإعادة شراء السندات، وتوحيد تسوية الأدون والسندات لتفعيل آليات تسليف الأوراق المالية الحكومية، والمحافظة على الإصدارات المنتظمة وخلق نقاط مرجعية في كل من سوق الإصدار والتداول وكذلك توحيد نظام التسوية للأوراق المالية الحكومية لتعزيز سيولة السندات. حيث تساهم سيولة السوق الثانوي في تخفيض تكلفة تلك الأوراق من خلال خفض عائد الإصدار. هذا بالإضافة إلى إعادة النظر في نظام طرح العطاءات (Uniform vs. Competitive auctions) ونظام التداول بالسوق الثانوي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية:

(رويترز) (موقع أرقام)

سجلت الأسهم الصينية أول مكاسب أسبوعية خلال شهرين تقريبا، مع تكهنات بانضمام مؤشر "إم إس سي إي" العالمي إلى السوق، رغم مخاوف تباطؤ الاقتصاد.

وتلقت البورصة الصينية دعما خلال الأسبوع من تزايد التوقعات بإضافة الأسهم بالعملة الصينية إلى مؤشر "إم إس سي إي" العالمي، ما يعني مزيدا من التدفقات النقدية في السوق.

ولا يزال المستثمرون يشعرون بالقلق بشأن تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، خاصة في أعقاب بيانات أظهرت استمرار انكماش قطاع التصنيع للشهر الخامس عشر على التوالي، بالإضافة إلى هبوط قيمة اليوان.

وصعد مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة ٠,٥% ليصل إلى ٢٩٣٨ نقطة عند الإغلاق، مسجلا مكاسب أسبوعية بلغت نسبتها ٤,٢%.

وسجلت البورصة اليابانية تراجعاً خلال تداولات الأسبوع، مع تقلبات قيمة الين وأسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى الجدل حول تأجيل زيادة ضريبة المبيعات.

وصعد مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة ٠,٥% يوم الجمعة إلى ١٦٦٤٢ نقطة، لكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة ١,١%، في حين ارتفع مؤشر "توبكس" بحوالي ٠,٤% ليصل إلى ١٣٣٧ نقطة.

وتراجعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة عقب تقرير الوظائف الشهري بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط، ولكنها قلصت خسائرها بعد استيعاب هذه البيانات المخيبة للآمال، وتباين أداء المؤشرات الرئيسية على الصعيد الأسبوعي.

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي بمقدار ٣١,٥ نقطة إلى ١٧٨٠٧,١ نقطة بعد خسائر بحوالي ٩٥ نقطة عقب صدور البيانات، كما تراجع مؤشر "تازداك" بمقدار (٢٨,٨- نقطة) إلى ٤٩٤٢,٥ نقطة، بينما تراجع مؤشر "S&P 500" القياسي (- ٦,١ نقطة) إلى ٢٠٩٩,١ نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" خسائر بنسبة ٠,٤%، بينما حقق "تازداك" مكاسب بنسبة ٠,٢%، في حين استقر "S&P" الأوسع نطاقاً قرب إغلاق الأسبوع الماضي.

وفي أوروبا، انخفض "ستوكس يورو ٦٠٠" بنسبة ٠,٨% أو بمقدار ثلاث نقاط إلى ٣٤١,٢ نقطة، وسجل المؤشر القياسي خسائر أسبوعية ٢,٤% بعد ثلاثة أسابيع من المكاسب.

وانخفض مؤشر "كاك" الفرنسي (- ٤٤,٢ نقطة) إلى ٤٤٢١,٧ نقطة، كما انخفض مؤشر "داكس" الألماني (- ١٠٤,٧ نقطة) إلى ١٠١٠٣,٢ نقطة، بينما ارتفع مؤشر "فوتسي ١٠٠" البريطاني (+ ٢٤ نقطة) إلى ٦٢٠٩,٦ نقطة.

ومن ناحية أخرى، قفزت العقود الآجلة للذهب تسليم أغسطس عند التسوية بنسبة 2.5% أو بمقدار ٣٠,٣٠ دولار إلى ١٢٤٢,٩٠ دولار للأوقية، حيث يسجل المعدن النفيس أكبر ارتفاع يومي منذ ١٧ مارس الماضي، كما حقق مكاسب أسبوعية بحوالي 2.2%.

أما في أسواق النفط، فقد انخفض "تايمكس" الأمريكي بنسبة ١,١% أو بمقدار ٥٥ سنتاً وأغلق عند ٤٨,٦٢ دولار للبرميل وسجل خسائر أسبوعية بنسبة ١,٤%، بينما تراجع "برنت" القياسي بنسبة ٠,٨% أو بمقدار ٤٠ سنتاً وأغلق عند ٤٩,٦٤ دولار للبرميل، وسجل خسائر هذا الأسبوع بحوالي ٠,٦%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، فقد أظهر تقرير الوظائف الشهري الصادر عن وزارة العمل الأمريكية إضافة الاقتصاد ٣٨ ألف وظيفة في مايو، مسجلا أدنى وتيرة شهرية منذ سبتمبر ٢٠١٠، في حين انخفض معدل البطالة إلى ٤,٧%، وهو المستوى الأدنى منذ نوفمبر ٢٠٠٧.

وأفاد محللون بأن هذه البيانات المخيبة للأمال تشير إلى تباطؤ سوق العمل وعدم اليقين بشأن الاقتصاد الأمريكي، وهو ما يقلل فرص اتخاذ الاحتياطي الفيدرالي قرار رفع معدل الفائدة في اجتماع يونيو، كما طالبت مسؤولة الفيدرالي "لايل برينار" البنك المركزي بالانتظار فيما يتعلق بهذا القرار.

التأثير على مصر:

لازال أداء أسواق المال العالمية خلال الأسبوع متأثرا ببرامج التحفيز وتحركات أسعار النفط المرتبطة في الأساس بمحاولة تحجيم المعروض النفطي في الأسواق وهو ما ينعكس على أسواق المنطقة العربية ومن بينها مصر بتحركات ضمن نطاقها الطبيعي وسط سيولة متوسطة وهو ما يعكس ترقب إقليمي ومصري وعالمي لمتغيرات اقتصادية قوية محلية أو دولية تكون هي المحرك الرئيسي في تغيير مستويات الأداء بالنسبة للأسواق المالية.

و يشهد السوق المصري حالة ترقب حذر في التعاملات خلال الفترة الحالية لعوامل داخلية مما انعكس على قيم وأحجام التداولات خلال الفترة الماضية وعاد بالتعاملات إلى مستوياتها الانتقائية التي كان تغلب عليها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥ إلا أن الأداء لازال مرشحا لمزيد من النشاط على المديين المتوسط والطويل في ظل التحولات التي تبرزها المؤشرات العالمية مؤخرا .

وتشير التقديرات إلى تحولات في تداولات المؤسسات في الأسواق العالمية مع التوسع في الاستثمار بالأصول ذات المخاطر على حساب السندات والأصول ذات الدخل الثابت مما قد يساهم في تحسين مستوى أداء أسواق المال العالمية خلال الفترة الحالية، كما تترقب أسواق المال العالمية التطورات الأخيرة التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي والذي يحافظ على وتيرة صاعدة من بين عدد قليل من الاقتصادات التي شهدت الأرقام المنقحة من قبل صندوق النقد الدولي تفاؤلا نسبيا بمستقبلها.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.